حرر فى فينا فى ١٢ مارس عام ١٩٧٦ من أصلين كل منهما باللغة الانجليزية

عن وزير التجارة لجمهورية مصر العربية عن الوزير الفيدرالى لشئون التجارة والصناعة لجمهورية النمسا

إمضاء

(السفير عمر سرى)

إمضاء

(د . جيرهارد واس)

المستشار

من وزير المالية الفيدرالى لجمهورية النمسا

إمضاء

(د . فرانس مانهارت)

المدير

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٥/١١ بشأن الموافقة على اتفاق إعفاء المنتجات اليدوية المصرية من الرسوم الجمركية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية النمسا والموقع فى فينا بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٢ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : تنشر فى الجريدة الرسمية إتفاق إعفاء المنتجات اليدوية المصرية من الرسوم الجمركية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية النمسا والموقع فى فينا بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٢ ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٤/٢٧ م

تحريرا فى ١٢ رجب سنة ١٣٩٦ (١٠ يوليه سنة ١٩٧٦)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على اتفاق الدفع والبروتوكول والكتاب المتبادل الملحقين به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان والموقع عليها بالقاهرة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق الدفع والبروتوكول والكتاب المتبادل الملحقين به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان والموقع عليها بالقاهرة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق م

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ شعبان سنة ١٣٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

اتفاق دفع

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية اليونان، رغبة منهما فى تسهيل وتسوية المدفوعات الجارية بين البلدين اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

المدفوعات الجارية بين البلدين المحددة فى القائمة المرفقة التى تكون جزء لايتجزأ من هذا الاتفاق ـــ والتى تتم بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين ، مقيمين فى جمهورية مصر العربية لأشخاص طبيعيين أو معنويين ، مقيمين فى جمهورية اليونان ، أو بالعكس ، هذه المدفوعات ستتم فى إطار نصوص الاتفاق الحالى مع الأخذ فى الاعتبار القواعد العامة السارية فى البلدين المتعاقدين .

(مادة ٢)

وتحقيقا لهذا الغرض يفتح البنك المركزى المصرى ، نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية حسابا بدون فوائد وبدون مصاريف بالدولار الأمريكى (عملة حسابية) باسم بنك اليونان نيابة عن حكومة جمهورية اليونان ، يسمى "الحساب اليونانى ١٩٧٩".

يقيد فى الجانب الدائن لهذا الحساب كافة المدفوعات المذكورة فى القائمة المرفقة ، والتى تتم بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين أو مقيمين فى جمهورية مصر العربية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين فى جمهورية اليونان ويقيد فى الجانب المدين لهذا الحساب كافة المدفوعات المذكورة فى القائمة المرفقة والتى تتم بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين فى جمهورية اليونان لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين فى جمهورية مصر العربية .

(مادة ٣)

فى تاريخ بدء سريان العمل بهذا الاتفاق تحول إلى " الحساب اليونانى سنة ١٩٧٦" المشار اليه فى المادة (٢) من الاتفاق الحالى الأرصدة التى ستظهرها حسابات "الحساب اليونانى" المذكور باتفاق الدفع الموقع فى ١٩٦٢/٦/٣٠ "والحساب اليونانى (ب)" المذكور فى البروتوكول الموقع فى ١٩٦٢/٦/٣٠ والملحق بالاتفاق المذكور .

وتتم عن طريق " الحساب اليونانى سنة ١٩٧٦ " المدفوعات المتعلقة بالعمليات المبرمة والموافق عليها من السلطات المختصة لكل من البلدين والتى كانت ستتم عن طريق " الحساب اليونانى " .

(مادة ٤)

تبرم العقود المتعلقة بالبضائع المتبادلة بين البلدين بالدولار الأمريكى كما تحرر الفواتير بنفس العملة .

(مادة ٥)

يمكن أن تتم تحويلات من " الحساب اليونانى ١٩٧٦ " إلى حساب بلد ثالث ترتبط معه كل من جمهورية مصر العربية واليونان باتفاق دفع ، طالما تبدى السلطات المختصة للدول المعنية موافقتها مسبقا على كل حالة محددة .

(مادة ٦)

يمكن أن يظهر " الحساب اليونانى ١٩٧٦ " المذكور فى المادة (٢) من هذا الاتفاق ، رصيدا مدينا أو دائنا الحد الأقصى ١٠ مليون دولار أمريكى .

وكل زيادة عن الحد السالف ذكره تسوى فى كل مرة بواسطة البنك المدين عند طلب البنك الدائن بالدولار الأمريكى الحر ، أو عملة أخرى قابلة للتحويل يقبلها البنك الدائن .

(مادة ٧)

يتم الاتفاق بين البنك المركزى المصرى وبنك اليونان على الطرق الفنية اللازمة لانتظام سير الاتفاق الحالى .

(مادة ٨)

عند انتهاء العمل بالاتفاق الحالى ، إذا أظهر "الحساب اليونانى ١٩٧٦" المذكور فى المادة (٢) رصيدا دائنا أو مدينا ، يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات اللازمة لاستخدام هذا الرصيد فى موعد أقصاه سنة واحدة ، لشراء بضائع أو لإجراء مدفوعات جارية واردة بالقائمة المرفقة ، طبقا لأحكام الاتفاق الحالى . وعند انتهاء الأجل الأخير ، يسدد الرصيد بواسطة البنك المدين بالدولار الأمريكى الحر أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل يقبلها البنك الدائن .

(مادة ٩)

يحل الاتفاق الحالى محل اتفاق الدفع السارى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان وكذلك البروتوكول والكتب المرفقة به . ويبدأ العمل بالاتفاق الحالى فى يوم توقيعه ، وينتهى العمل به بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ وبعد هذا التاريخ ، إذا لم يطلب أحد الأطراف المتعاقدة إنهاء العمل به قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائه ، يجرى تجديده تلقائيا من سنة إلى أخرى ، مع احتفاظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه فى إخطار الطرف الآخر كتابة بانهاء العمل به قبل ثلاثة أشهر من إنتهاء أى فترة من الفترات السنوية .

يخضع الاتفاق الحالى لشرط التصديق عليه بواسطة السلطات المختصة للبلدين .

وقع هذا الاتفاق فى القاهرة بتاريخ ١١ فبراير ١٩٧٦ من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية ، وكل نسخة من هذا الاتفاق تعتبر نسخة أصلية ولكل منهما حجية متماثلة .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية اليونان
زكريا توفيق عبد الفتاح	جون فارفتسيوتيس

قائمة المدفوعات الجارية

١ ـ المدفوعات مقابل البضائع والمنتجات المتبادلة بين البلدين ، المذكورة فى المادة (٣) من اتفاق التجارة الموقع بتاريخ اليوم، وكذلك كافة المصروفات المتعلقة بها .

٢ ـ مصروفات البنوك ، والعمولات .

٣ ـ مصروفات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والبعثات والوفود الأخرى .

٤ ـ المتحصلات القنصلية .

٥ ـ مصروفات السفر والإقامة .

٦ ـ الحقوق والعائدات المتعلقة ببراءات الاختراع ـ والعلاقات التجارية ، والتراخيص ، وحقوق المؤلفين والحقوق الأخرى المشابهة .

٧ ـ أقساط وتعويضات التأمين وإعادة التأمين .

٨ ـ الأجور ، والمعاشات ، والمرتبات والأتعاب .

٩ ـ المصروفات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية ، والأسواق والمعارض ، والأنشطة الرياضية ، والفنية والأنشطة الأخرى المشابهة .

١٠ ـ مصروفات إصلاح البواخر ، والتوريدات المعتادة للبواخر فيما عدا مواد الوقود .

١١ ـ المدفوعات الدورية لإدارات البريد والبرق والتليفون إلخ .

١٢ ـ المصروفات المترتبة على نقل البضائع والأشخاص بين البلدين ، والمستحقة لشركات النقل البحرى والجوى اليونانية وشركات جمهورية مصر العربية . إلا أن مصروفات نقل البضائع والأشخاص بين أحد البلدين وبلد ثالث ، تسدد بالعملات الحرة .

١٣ ـ مصروفات الموانى .

١٤ ـ المدفوعات الناتجة عن التعاون العلمى والفنى وتدريب رعايا الدولة ووفود الخبراء .

١٥ ـ الضرائب والرسوم القانونية ، والغرامات والمصروفات المتعلقة بها .

١٦ ـ مدفوعات أخرى تقبلها السلطات المختصة للبلدين .

بروتوكول

ملحق باتفاق الدفع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان ، الموقع بتاريخ ١١ فبراير ١٩٧٦

بالإشارة إلى اتفاق الدفع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان الموقع بتاريخ اليوم ، وافق الطرفان المتعاقدان على ما يلى :

تتم التحويلات التالية عن طريق " الحساب اليونانى ١٩٧٦ " المشار إليه فى المادة (٢) من الإتفاق المذكور عاليه بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان :

(أ) رؤوس أموال رعايا الدولتين وقت مغادرتهم مغادرة نهائية بلد إقامتهم بمعدل ما قيمته ٥٠٠٠ جنيه مصرى لكل عائلة .

(ب) رؤوس أموال الوصايا التى يوقفها رعايا الدولتين لأغراض تعليمية ولأغراض المنفعة العامة أو الاجتماعية بمعدل ما قيمته ٢٠٠٠ جنيه مصرى .

البروتوكول الحالى يكون جزءا لا يتجزأ من اتفاق الدفع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان الموقع بتاريخ اليوم . ويسرى العمل به من يوم توقيعه .

تم فى القاهرة يوم ١١ فبراير ١٩٧٦ من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية وكلا النصين له ذات الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية — زكريا توفيق عبد الفتاح

عن حكومة جمهورية اليونان — جون فارفتسيوتيس

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على اتفاق الدفع والبروتوكول الملحق به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان الموقع عليهما فى القاهرة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٧٦ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق الدفع والبروتوكول الملحق به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان الموقع عليهما بالقاهرة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ ويعمل بهما اعتبارا من ١١ فبراير ١٩٧٦ .

تحريرا فى ١٤ رجب سنة ١٣٩٦ (١٢ يوليه سنة ١٩٧٦)

اسماعيل فهمى